رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد الجوي حامد أحمد فرج في حوار مع (14 أكتوبر) :

عالم الطيران متسارع ونخشى التوقف بفعل إلغاء البرنامج الاستثماري

مطار عدن لن يكون محلياً وقد تدارسنا مع قيادة المحافظة سبل تفعيله

لابد من وضع حد للمخاطر الأمنية ومواجهة البسط العشوائي على حرم المطارات

هناك فريق متكامل يعمل على إعادة تأهيل مطار عدن

هذا الشهر ستنزل مناقصة لاختيار شركة دولية متخصصة لإدارة مطاري صنعاء وعدن

أعطينا لقيادة الإدارات والمطارات صلاحيات كبيرة لتمكينها من أداء عملها دون عراقيل

المطارات وجه البلد وعنوان تطورها.. وهي أيضاً شريان البلد الذي يغذي جسد الوطن بأسباب الحياة وهي جسر التواصل، ليس بين محافظات الوطن اليمني الكبير فحسب بل ومع بقية أرجاء المعمورة.

التسارع في مجال الطيران المدني، هموم التطوير والتحديث، مجابهة الإشكاليات اليومية، وضع برامج وإستراتيجية عمل .. التشغيل.. المنظومة الأمنية للمطارات وسلامة الطيران.. إلغاء البرنامج الاستثماري للهيئة وتأثيره على خطط التطوير أسئلة كثيرة حملناها إلى الأخ حامد احمد فرج رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد الجوي فأجاب عنها رغم مشاغله وضيق الوقت بفعل انشغاله باللقاء الموسع لقيادات الهيئة الذي استضافته محافظة عدن فكان اللقاء التالي :

أجرى اللقاء/ محمد أبو راس / نعمت عيسى - تصوير/ علي الدرب

حامد أحمد فرج

بعد أن اختتم اللقاء التشاوري وصدر عنه البيان الختامي والقرارات والتوصيات هل انتم راضون عن ما تم إنجازه وما خرج به من نتائج؟

– اللقاء الموسع الذي تم على مدار اليومين سار على نحو سليم واستعرضت فيه العديد من أوراق العمل والتقارير السنوية وبطبيعة الحال كانت النتائج موفقة إلى حد كبير وتحرص على ترجمتها إلى الواقع العملي ومن الأهمية هو أن تنعكس القرارات والتوصيات وتترجم في الواقع العملي.

ما هي الآليات المناسبة لضمان التنفيذ الأمثل لهذه القرارات والتوصيات؟

– في الحقيقة نحن عام عن عام نرتقي بأساليب عملنا ونستفيد من هذه المراجعات من أجل تحسين أدائنا وفي العام الماضي شكلنا لجنة وكلفناها بمتابعة التوصيات وقام مقررها بالمتابعة لتنفيذ القرارات وفي هذا العام في اللقاء السنوي السابع لقيادات الهيئة هنا في عدن. وفي هذا العام الحمد لله لنا آلية أفضل من العام الماضي إذ تمكنا من التعرف على قضية تنفيذ القرارات والتوصيات والصعوبات التي واجهتها اللجنة والمقررة في مسألة متابعة تنفيذ ما خرجنا به وأوجدنا آلية واضحة ومحددة تضمن التنفيذ الأمثل للقرارات والتوصيات للقاء الذي يعد ثمرة جهود كبيرة ونحن نحرص إذا كنا خلال العام الماضي قد حققنا نسبة 80% من التوصيات التي خرج بها اللقاء السنوي فإن هذه الآليات ستضمن دون شك التنفيذ الأمثل لمقررات هذا اللقاء وبنسبة أفضل عن العام الماضي إن شاء الله.

ماذا عن المعالجات المتخذة لإنجاز مشروع مطار صنعاء الجديد؟

– مشروع مطار صنعاء نحن نقوم مع لجنة التسيير بمتابعة حل التعثرات أولاً بأول وإن كانت بعض الأمور تخرج عن سيطرتنا باعتبارها مرتبطة بالشركة الأجنبية ومدى قدرتها على التنفيذ لكننا نحاول أن نسهل عملية تنفيذ المشروع ونحاول أن ندفع بها لكي تقوم بالإنجاز في الوقت المحدد. وسنحرص أيضاً خلال المرحلة الثانية والتي ستبدأ خلال هذا العام على تلافي كل المشكلات التي صادفتنا مع الشركة الصينية في المرحلة الأولى وأن لا تتكرر هذه المشكلات في الواقع العملي.

على صعيد بقية مطارات الجمهورية هل هناك مشكلات تواجهونها ما هي هذه المشكلات والعوائق؟

– نحن في الحقيقة نواجه الكثير من العوائق ومن بين هذه العوائق عدم تعاون بعض الجهات داخل المطارات وخارجها وقد ورد منها في عدد من أوراق العمل وهناك كثير من الارتباطات لنا سواء مع السلطات المحلية أم مع جهات عاملة داخل المطارات ولابد أن تتكاتف الجهود للارتقاء بمستوى الخدمة التي نقدمها.

نحن لسنا وحيدين داخل هذه المطارات حيث توجد الكثير من الأجهزة الخدمية ممثلة بالأجهزة الأمنية وشركات الطيران والجمارك وغيرها من الأجهزة وهذه الجهات كلها يفترض أن تواكب التطورات التي نقوم بها في الطيران المدني حتى نرتقي بالخدمة ونتعاون لكي نؤدي الأداء الأفضل. ونحرص أيضاً على أن لا تكون هناك عراقيل تواجه الأداء وبما لا يخل بالأنظمة والقوانين السارية في تعاملنا.

دعونا نسألكم مرة أخرى هل أنتم راضون عن تعامل بعض الجهات؟

– في الحقيقة لسنا راضين كل الرضى ومستاؤون بسبب عدم التجاوب في العديد من القضايا الهامة

هل يمكن إعطاء المزيد من التوضيح؟

– على سبيل المثال لا الحصر تجد على صعيد التجاوب من السلطات المحلية بوجه عام إزاء قضية الزحف العمراني على المطارات والذي يتم أي البناء العشوائي، على حساب أراضي المطارات وأيضاً تراخيص غير المسموحة التي نعاني منها لا حقاً في المطارات وهي التراخيص التي تمنحها السلطات المحلية بالمحافظات للبناء العشوائي في حرم المطارات ما يؤثر على سلامة الطيران والتي في الأخير تكلف الدولة مبالغ باهظة إذا ما أرادت التصحيح واذا ما ظلت باقية ولم تتم عملية معالجتها فأنها تشكل تهديداً على سلامة حركة الطيران.

ومثل هذه القضايا لو يتم التعامل بجدية مع القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني مع خرائط حرم المطارات التي تعمم بها الهيئة إلى الجهات المعنية ويتم الالتزام بها لقصلنا التكلفة والمخاطر تكون أقل بكثير.

وعندما نشير إلى السلطة المحلية في هذه المحافظة أو تلك فأننا لا نقصد بذلك المحافظ أو نائبه ولكن نقصد بذلك الجهات التنفيذية والأطر الأدنى العاملة معها والتي تستغل المواقع التي ائتمنت عليها لتفعيل فعلها الهدام بل تصل في أحيان كثيرة إلى ارتكاب أخطاء جسيمة في حق الدولة والمجتمع وباسم التمثيل المجتمعي والإداري الذي تمثله بينما هي تعمل ضده.

هل هناك صعوبات أخرى؟

– نعم نصادف صعوبات كبيرة مع وزارة المالية فيما يخص الاعتمادات والبرنامج الاستثماري وفي اللقاء الموسع تطرقت إلى أن وزارة المالية قامت مؤخراً بإلغاء البرنامج الاستثماري بالكامل للهيئة العامة للطيران المدني وهذا سيؤدي إلى عرقلة الأنشطة والطموح الذي نسعى إليه وقلب الأمور رأسا على عقب في خططنا المستقبلية.

صحيح أن إيراداتنا بدأت تتحسن وبدأنا نعمل على أن تغطي إيراداتنا النفقات ونحاول توظيف إيراداتنا في المجال الاستثماري لكن ذلك لن يأتي دفعة واحدة بأن نخفض كل شيء وبالتالي كل الخطط الطموحة التي وضعناها في مجال عمل الهيئة تتعثر وتتوقف ومن هنا تأتي خشيتنا من أن تتوقف وكما تعرفون ويعرف الجميع أن عالم الطيران عالم متسارع ومالم نواكب هذا التسارع فإننا سوف نتأخر كثيراً وسنبقى غير قادرين على اللحاق بالركب.

كيف ترون سبل التغلب على هذه المعضلات؟

– نحن نرى أن المهمة مشتركة ومن خلال التخفيض التدريجي فمثلاً المعضلات والمشاكل المالية ممكن التغلب عليها بالتنسيق مع وزارة المالية من خلال التخفيض التدريجي ورفع قدراتنا ونحن مؤملون أملا كبيرا على سياسة فتح الأجواء على سبيل المثال التي ستؤدي إلى سياسة معالجة التعثرات داخل المطارات وممكن أن تعمل لنا نقلة نوعية نستطيع من خلال سياسة المعالجة هذه أن تصبح مطاراتنا مراكز تغطي تكاليفها وأيضاً تحاول أن تتطور هذا فيما يتعلق بالمالية.

أما فيما يتعلق بالسلطات المحلية فإننا نحاول بذل أكبر قدر ممكن من التنسيق بيننا حتى نتمكن من حل الإشكالات التي تهدد السلامة وأيضا العوائق التي استحدثت في محيط المطارات وبطبيعة الحال فإن المطار سيكون واجهة المحافظة ولابد أن نعمل جميعاً على أن نقدم خدمات متميزة فيه ويكون محيطه آمن وسليم وخصوصا مع كثرة المشاكل والمخاطر الأمنية التي ازدادت مؤخراً ونرى أنه لابد لها من ترتيبات سليمة.

المنظومة الأمنية أليست موجودة؟

– المنظومة الأمنية موجودة ولكن نحن بحاجة إلى منظومة أمنية تتعاون معها الجهات خارج حرم المطار وبالتالي فالتأمين الداخلي والتأمين الخارجي مطلوب تكاملها لكي نوفر بيئة آمنة لسلامة الطيران.

ماذا عن ازدواجية المهام في المطارات؟

– في حقيقة الأمر لا توجد ازدواجية فنحن في وضع أفضل كوننا الجهة الوحيدة المسؤولة عن الطيران المدني والأرصاد أيضاً التنسيق بين الهيئة وفروعها وإعطاء صلاحيات للفروع أي أن التنسيق كبير والإخوة في المطارات والقطاعات لمسوا ذلك وأعطينا لهم صلاحيات كبيرة بما يمكنهم من أداء عملهم اليومي والروتيني دون أي قيود أو عراقيل تعرقل أداءهم لمهامهم.

ماذا عن مطار عدن الدولي الذي تدور بعض المقولات بأنه سوف يتحول من مطار دولي إلى مطار محلي أو حتى شبه محلي للرحلات الداخلية؟

– لا ليس هذا الذي سيتم من تحول فهذه المقولات مغلوطة فمطار عدن الآن محطة لتشغيل (السعيدة) سواء للتشغيل الداخلي أو الإقليمي إلى جانب أن الرحلات الدولية من وإلى مطار عدن لا تزال سائرة ونتوقع وجود شركات دولية فمثلما بدأت الخطوط السعودية تعيد رحلاتها إلى عدن فهناك كثير من الخطوط العربية التي نتوقع عودتها إلى مطار عدن وهناك الخطوط الأردنية حالياً تشغيل ولكن نتوقع عودة الخطوط العربية الأخرى

ماذا يعيق الخطوط العربية الأخرى عن العودة إلى عدن؟

– أعتقد أن ما يعيق عودة الخطوط العربية الأخرى حتى اللحظة من التشغيل إلى مطار عدن هو القصور في أسطولها للطيران بسبب الضغط الكبير على طلبيات الطيران من قبل شركات الطيران وضعف الإنتاج وبالتالي لم تتمكن شركات الطيران من التشغيل على الأقل في المرحلة القريبة لكن نتوقع مع بداية العام القادم أن تستأنف معظم شركات الطيران العربية المشغلة إلى صنعاء رحلاتها إلى عدن أيضاً نحن نعمل على أن يكون مطار عدن محطة للربط ما بين الجانب الأفريقي والخليج العربي وأيضاً شرق آسيا وهذه نشتغل عليها ونحاول الآن استقطاب الحركة أي حركة الركاب وليس حركة هبوط فني لإعادة التزود بالوقود ولكن نحاول أن نستقطب حركة الركاب بحكم الحريات المتاحة داخل مطار عدن أي حرية نقل الركاب مابين عدن وأي مدينة أخرى من خلال إعلان المطار كسماء مفتوحة فهذه ستشجع الحركة وتقدم التسهيلات لهذا المطار الدولي.

وكنا يوم أمس قد تدارسنا مع الأخ المحافظ ومع الأخوة قيادة محافظة عدن بعد الجلسة المسائية كيفية تفعيل هذا الجانب بالإضافة إلى أمور أخرى وتتبقى نقاط من القرارات التي اتخذتها اللجنة الوزارية وهي تخفيض أسعار النفط وإيجاد شركات خدمات أرضية مناسبة تقوم بتخفيض الأسعار وهذه شركات الخدمات الأرضية نحن عاملون عليها وستنزل مناقصة قريباً وأسعار النفط كان يفترض أن تطبق في يناير 2008م وحتى الآن لم تطبق وسنحاول متابعة الجهات المعنية لتطبيقها هذا العام وهذان الأمران إذا ما تم تطبيقهما فأنا متأكد أنه سيشجع كثير من الشركات على التشغيل إلى مطار عدن بحكم المزايا التي طرحت في هذا المطار.

ماذا عما يقال من أن هناك شركة ستقوم بإدارة مطار عدن الدولي أي شركة خاصة ما مدى صحة ذلك؟

– الآن المناقصة ستنزل خلال هذا الشهر لاختيار شركة دولية متخصصة ستقوم بإدارة مطار عدن بالإضافة إلى مطار صنعاء.

ونحن حرصنا على ربط مطار صنعاء بمطار عدن حتى نشجع الشركات الضخمة الكبيرة بحجم حركة عدن كانت الشركات الكبيرة المتخصصة في هذا الجانب ستعزف عن الدخول باعتبار الجدوى ليست كافية فقمنا لعمليه ربط لمطار صنعاء مع مطار عدن لكي تجتذب الشركات الكبرى المتخصصة في هذا الجانب ونشجعها على التقدم لهذه المناقصة والفوز بعقودها ونأمل مثلما هو الآن يحدث في المملكة العربية السعودية ومصر والأردن حيث دخلت شركات ألمانية وفرنسية متخصصة لتدير بأن نشهد خلال هذا العام إن شاء الله شركة من هذا النوع تعمل على إدارة مطار عدن إلى جانب صنعاء.

ما هي التسهيلات التي قدمتها الهيئة لإعادة الانتعاش إلى مطار عدن غير ما أشرتم إليه لاسيما وأن خليجي 20 على الأبواب وسيكون في عدن التي ستمثل اليمن أيضاً بوابته نحو العالم إلى جانب أنها تشهد حركة استثمار بحكم بيئتها؟

– التسهيلات التي قدمتها الهيئة العامة للطيران المدني والتي بدأتها منذ وقت مبكر أي منذ مطلع العام 2006 وإلى اللحظة كثيرة من إقامة ورشات عمل ومن إجراءات متواصلة جعلت المطار كخلية نحل ومنذ ذلك الوقت حتى الآن نحن لم نتوقف لحظة عن إعادة تحسين وتأهيل المطار فالعمل شغال حتى اللحظة.

والآن وأنا أتحاور معكم كصحيفة موقرة ولها وزنها وثقلها في البلد بجهد العاملين فيها أقول لكم أنه يوجد فريق متكامل داخل المطار يعمل على إعادة تأهيله وأيضاً هناك مشاريع قادمة للمطار سنحاول بعون الله كما قلنا أن نرتقي بمستوى تقديم الخدمات بالمعدات التي أحضرناها بحيث يكون المطار مؤهلا لاستيعاب أي حركة نتوقعها والمطار حقيقة واعد والإمكانيات فيه كبيرة وكل الإجراءات التي اتخذت سواء من قبل الحكومة أو من قبل الهيئة تبشر بخير ونأمل في القريب العاجل أن يشهد مطار عدن إعادة انتعاش كاملة وتكون هناك حاجة إلى إيجاد البيئة الملائمة من قبل كافة الجهات.

ونحن في الطيران المدني لسنا سوى جزء من العملية التكاملية فإن لم توجد بيئة ملائمة لك للاستثمار فكيف سنشجع الناس الذي سيستخدمون المطار لتقديم الخدمات فيه لذلك لابد من وجود إجراءات متكاملة يؤديها الجميع ويعملون عليها بحيث تجذب الحركة والاستثمار مثل الهجرة والجوازات والجمارك وهيئة الاستثمار والسياحة والمرور ومختلف الأجهزة يجب أن تعطي تسهيلات لجذب الاستثمار وإحداث الحركة المطلوبة وهذه المنظومة متى ما تكاملت نعتقد أنه سيكون الوضع أفضل بكثير ونتوقع إن شاء الله أن كافة الجهود تكون مثمرة في القريب العاجل.

ماذا عن مطارات بلادنا في مختلف محافظات الجمهورية ما هي طموحاتكم التطويرية لها وما هي طموحاتكم التي تأملونها للهيئة بوجه عام؟

– كما ذكرت أننا نطمح بأن تصبح هذه المطارات مراكز قادرة على تطوير نفسها ذاتياً وهذا لن يتم الأمن خلال الحركة التي يفترض ويجب أن نسهل لها ونوفر لها البيئة الملائمة لكي تصبح قادرة على مواصلة التطور خصوصاً وأننا أصبحنا نعتمد على أنفسنا ذاتياً بعد الإجراءات التي اتبعتها الحكومة في التخفيض ونأمل أن نتمكن من التغطية ولكن ذلك لن يتم بدون وجود حركة لأن وضعنا سيكون أضعف وذلك لأن تكاليفنا كبيرة وتكاليف السلامة تكون باهظة بمعنى أننا في السلامة لا نعول على حجم الرحلات فالسلامة وعوامل السلامة وتجهيزات السلامة والمعدات التي نوفرها لحركة طيران واحدة بمعنى أنها ممكن تغطي حتى ألف حركة طيران ولكننا لا نستطيع أن نقول أن المطار إذا ما كانت فيه الحركة قليلة فإننا نخفض من إمكانيات السلامة فيه فهذا مستحيل لذلك فتكاليفنا باهظة وهذه التكاليف لا نستطيع تغطيتها إلا إذا كانت هناك حركة في المطارات ولذلك فنحن نسعى إلى تنمية الحركة داخل المطارات بحيث أنها تصبح قادرة على التطور.